تقرير الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية لعام ٢٠٢١

تحليل الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية للسنة المالية ٢٠٢١ في ضوء آخر التطورات الاقتصادية

ديسمبر ٢٠٢٠

المحتويات

٣ تقديم

٤ الدروس الرئيسية المستفادة

٥ ملخص الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢١

٦ افتراضات النمو الاقتصادي

٧ نظرة للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢١

١٣ المخاطر والتحديات

١٤ المؤشرات الاقتصادية

١٥ للتواصل معنا

تقديم:

د. عبد الله حمد الفوزان

رئيس مجلس إدارة شركة كي بي إم جي الفوزان وشركاه

نودع هذه الأيام العام الذي لم يكن في توقعات أحد منا في بدايته أنّ فيروساً في الصين سيؤدي إلى تفشي جائحة تترك عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي. ولا تعكس الآن اتجاهات الأسواق المالية العالمية والعديد من المؤشرات الرئيسية في الاقتصادات الكبرى، بالرغم من استمرار التقلبات، سوى دلالات ضعيفة على التعافي الاقتصادي، بيد أن الثقة صارت أكبر بعد الإعلانات المختلفة عن اللقاحات التي تبدو ناجحة لعلاج فيروس كورونا المستجد، بالرغم من أننا لم نقم بعد بتقييم التداعيات طويلة المدى للتدهور الواضح في الميزانيات العامة للحكومات في العالم.

في الإصدار الثالث من تقرير الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية سنستعرض تحليلنا ورؤيتنا لكيفية إدارة المملكة لنفقاتها وإيراداتها والتي تأثرت بما استدعاه تفشي الوباء من استجابة شاملة تضمنت إجراءات احتواء الفيروس التي اتخذتها الحكومة كإجراءات الإغلاق الشاملة والصارمة، جنبًا إلى جنب مع سلسلة من تدابير الدعم الاقتصادي للشركات والأفراد.

وأدت الحزم التحفيزية التي أطلقتها الحكومة إلى زيادة العبء على النفقات العامة للحكومة في ظل انخفاض معدل الإيرادات العامة جراء انخفاض أسعار النفط، حيث انخفضت الأسعار لتصبح بالسالب بشكل غير مسبوق على العقود الآجلة على خام غرب تكساس الوسيط في ٢٠ أبريل، وانخفضت الأنشطة الاقتصادية المحلية نتيجة الإغلاق الكامل وحظر التجوال. كما أدى إلغاء موسم الحج هذا العام –حيث لم يُسمح سوى لألف حاج فقط بأداء فريضة الحج، مقابل مليوني حاج في كل عام- وإغلاق الحدود ومنع السفر الدولي إلى الضغط على الميزانية بشكل أكبر.

واستمرت الأجندة الرئيسية للحكومة لتحقيق التنويع الاقتصادي بعيدًا عن قطاع النفط برغم إجراءات الاستجابة الطارئة التي فُرضت في هذا العام. كما تشير الموازنة للسنة المالية ٢٠٢١ أيضًا إلى استمرار الالتزام القوي لدى الحكومة لتحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام على المدى الطويل للاقتصاد في ظل استمرار تقلبات سوق النفط. وتتمثل الإجراءات الجديرة بالملاحظة في عام ٢٠٢٠م لتنويع الإيرادات العامة في زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة من ٥ في المائة إلى ١٥ في المائة اعتبارًا من الأول من يوليو وزيادة الرسوم الجمركية من ٥٪ في المائة إلى ١٥ في المائة لقائمة من المنتجات اعتبارًا من ٢٠ يونيو.

ويقدر الإنفاق العام للسنة المالية ٢٠٢١م بنحو ٩٩٠ مليار ريال سعودي، مع استمرار تركيز الحكومة على تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين كفاءة الإنفاق. ونرى أن قرار الحكومة بالمحافظة في هذه السنة على مستوى مقارب لمستوى الإنفاق العام في العام الماضي على الرغم من تقلبات سوق النفط يظهر عزمها بالمضي قدمًا نحو تحقيق مستهدفاتها المالية والاجتماعية والاقتصادية. ولا يزال الإنفاق في عام ٢٠٢١م متركزًا على بناء الاقتصاد غير النفطي ذو العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع وإيجاد مزيد من فرص العمل. ونلاحظ استمرار الحكومة في الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية والتعليم كجزء من أهداف رؤية ٢٠٣٠ لرفع مستوى المعيشة وتحسين جودة الحياة وتعزيز التنوع الاقتصادي وزيادة المحتوى المحلي.

وحسب وزارة المالية، يتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو ٣٫٢ في المائة في عام ٢٠٢١م، بارتفاع عن تقديراتها للعام الماضي البالغة ٢٫٢ في المائة (للسنة المالية ٢٠٢١م)، وفقًا لبيان الميزانية العامة للعام الماضي. وتعكس هذه المراجعة التصاعدية بشكل أساسي تأثير التضخم. ويتوقع أنه من غير المرجح تكرار إجراءات الإغلاق المشابهة لتلك التي شهدتها المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٠م، هذا بالإضافة إلى تحسن الميزان التجاري للمملكة مع استمرار التعافي الاقتصادي لشركائها التجاريين الرئيسيين، مما سيؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد المحلي.

يتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات العامة إلى ٨٤٩ مليار ريال سعودي في ٢٠٢١م، أي بزيادة ١٠٫٢ في المائة عن الإجمالي المتوقع لعام ٢٠٢٠م (٧٧٠ مليار ريال سعودي)، جراء تعافي الاقتصاد المحلي وارتفاع أسعار النفط. ويتوقع أن تُشكل إيرادات الضرائب نحو ٣٠٫٣ في المائة من إجمالي الإيرادات في ٢٠٢١. كما يتوقع أن يبلغ عجز الميزانية في السنة المالية ٢٠٢١م نحو ١٤١ مليار ريال سعودي، بما نسبته ٤٫٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للسنة المالية ٢٠٢١م. ويمثل هذا تحسنًا كبيرًا مقارنة بالعجز المقدر لعام ٢٠٢٠م بنحو ٢٩٨ مليار ريال سعودي، بما نسبته ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التحسن المذكور أعلاه في الإيرادات العامة. ويتوقع أن يبلغ الدين العام في عام ٢٠٢١م مقدار ٩٣٧ مليار ريال سعودي، بما نسبته ٣٢٫٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للسنة المالية ٢٠٢١م، مقابل ٨٥٤ مليار ريال سعودي أي ما نسبته ٣٤٫٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠م و٢٢٫٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩م.

تؤيد كي بي إم جي توجه الحكومة نحو تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة مساهمة القطاع الخاص. وتواصل الحكومة اتخاذ تدابير واضحة لتعزيز دور هذا القطاع ورفع مساهمته لتحقيق أهدافها بما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠.

© ٢٠٢٠ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غيرشريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

الدروس الرئيسية المستفادة

دعم الاقتصاد المحلي

من المرجح أن تُخفف حكومة المملكة العربية السعودية من إجراءات وحزم التحفيز المرتبطة بفيروس كورونا المستجد بشكل أكبر في عام ٢٠٢١م مع مواصلة الاقتصاد المحلي تعافيه، إلا أنها ستبقي على مستوى معين من المرونة المالية تحسبًا لمواجهة أي صدمات اقتصادية طارئة محلية ودولية.

المحافظة على الاستدامة المالية

يؤكد بيان الميزانية العامة التزام الحكومة نحو تحقيق الاستدامة المالية وكفاءة الإنفاق على المدى المتوسط، وهو اتجاه مصحوب بجهود نحو الحد من التكاليف من خلال زيادة الكفاءة واستمرار تعزيز الإيرادات غير النفطية على سبيل المثال.

تعزيز نمو القطاع الخاص

سيظل التخصيص وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص عنصرًا رئيسيًا ضمن أهداف رؤية ٢٠٣٠، حيث أولت الحكومة لهذه التدابير مزيدًا من الاهتمام نتيجة لارتفاع الدين العام.

ثبات أولويات الإنفاق دون تغيير

لا تزال قطاعات التعليم والرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية والبنية التحتية تتصدر قائمة الإنفاق العام على الرغم من ملاحظة تطور أولويات الإنفاق داخل كل مكون منها.

حالة من عدم اليقين تستمر للعام المقبل

أشارت الحكومة إلى التحديات التي تواجهها في موازنة خطط الإنفاق العام الخاصة برؤية ٢٠٣٠ ومتطلبات الإنفاق قصير الأجل في ظل فترة من التقلبات الشديدة وحالة من عدم اليقين فيما يخص الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة وأسواق المال الدولية.

© ٢٠٢٠ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غيرشريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

ملخص الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢١م

الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢١م

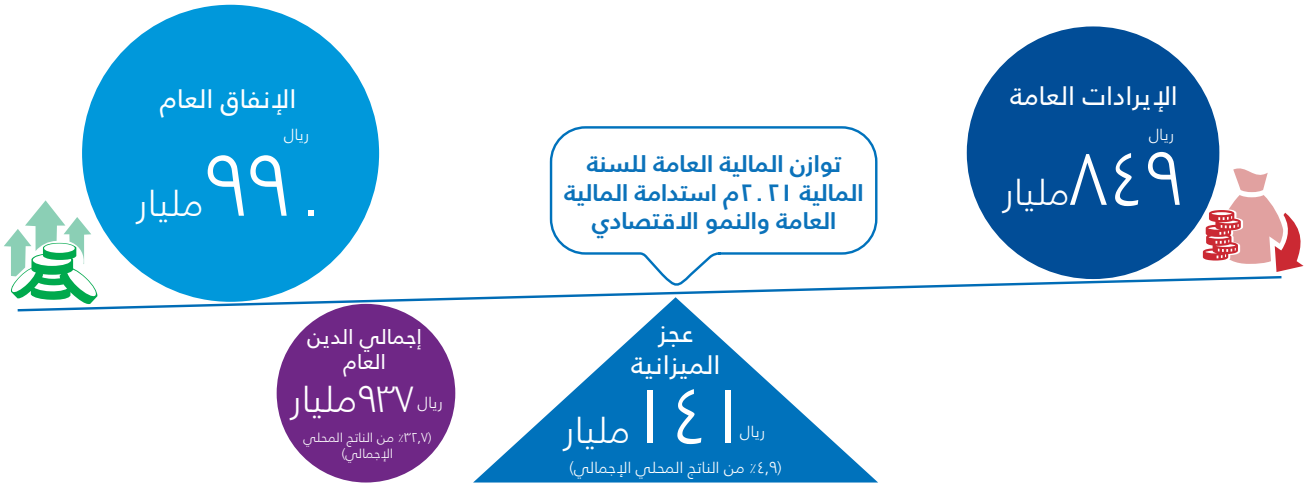

المصدر: **بيان الميزانية العامة لعام ٢٠٢١م، وزارة المالية.**

التغير بين الموازنة للسنة المالية ٢٠٢٠م و٢٠٢١م

المقدر في ميزانية السنة المالية ٢٠٢٠م (مليارات الريالات)

المتوقع في موازنة السنة المالية ٢٠٢١م (بمليارات الريالات)

المصدر: **بيان الميزانية العامة لعام ٢٠٢١م، وزارة المالية.**

KPMG
© ٢٠٢٠ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غيرشريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

إيرادات المملكة العربية السعودية للسنة المالية ٢٠٢١م

الإيرادات العامة، ٨٤٩ مليار

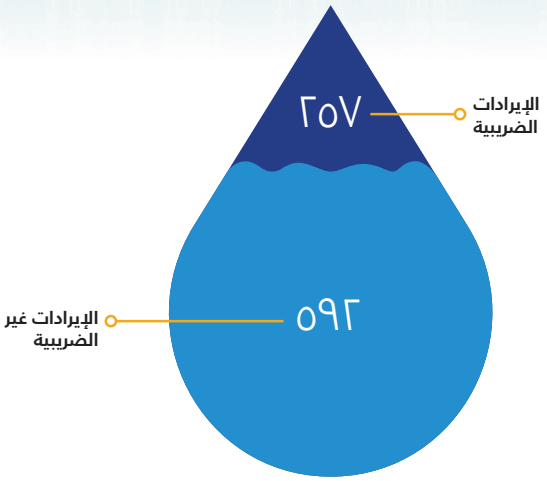

المصدر: **الميزانية العامة لعام ٢٠٢١م، وزارة المالية.**

الإيرادات الضريبية، ٢٥٧ مليار ريال

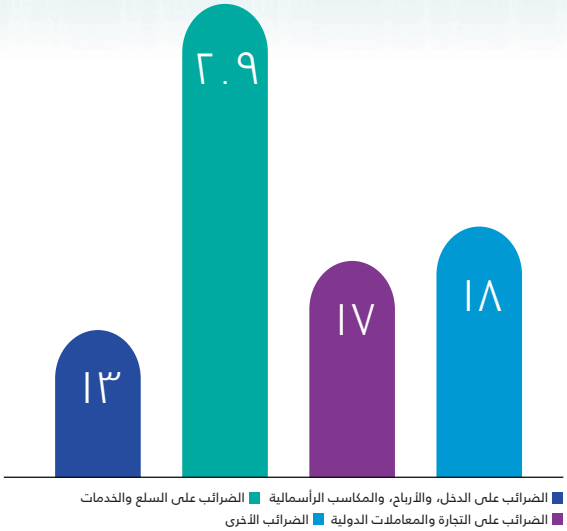

المصدر: **الميزانية العامة لعام ٢٠٢١م، وزارة المالية.**

الإنفاق العام للمملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢١م

الإنفاق العام حسب القطاع، ٩٩٠ مليار ريال

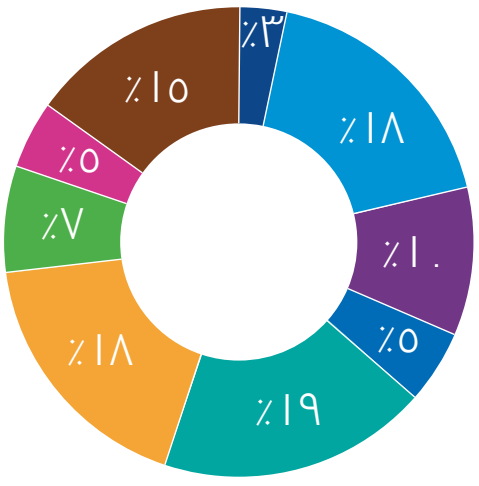

المصدر: **الميزانية العامة لعام ٢٠٢١م، وزارة المالية.**

الإنفاق العام حسب المكونات، ٩٩٠ مليار ريال

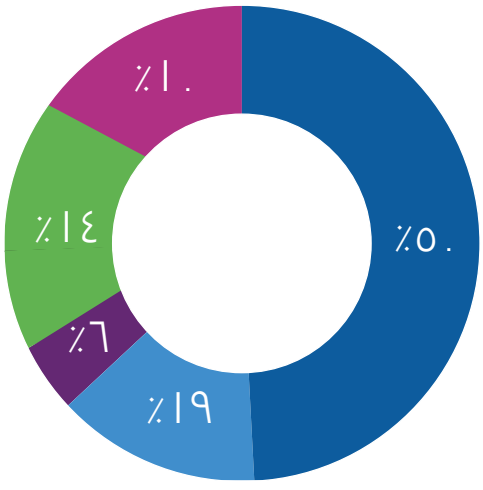

المصدر: **الميزانية العامة لعام ٢٠٢١م، وزارة المالية.**

© ٢٠٢٠ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غيرشريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

افتراضات النمو الاقتصادي

وفقاً لوزارة المالية، يتوقع حدوث انكماش في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٧ في المائة في السنة المالية ٢٠٢٠م جراء مجموعة من تدابير الاحتواء المرتبطة بفيروس كورونا المستجد داخل المملكة العربية السعودية والتبعات السلبية للجائحة على معدل الطلب العالمي على النفط وأسعاره.

انخفضت أسعار النفط العالمية بحيث انخفض برنت إلى متوسط ٤١,١ دولارًا للبرميل خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر مقارنة بسعر ٦٤,١ دولارًا للبرميل خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩م، مما أدى إلى إبرام اتفاقيات مجموعة (أوبك بلس) لخفض إنتاج النفط، وإلى انخفاض معدل النشاط النفطي وغير النفطي في المملكة خلال العام.

حسب وكالة الطاقة الدولية، يُقدَّر الطلب على النفط في عام ٢٠٢٠م بنحو ٩١,٣ مليون برميل يوميًا، أي بمعدل أقل عن عام ٢٠١٩م بنحو ٨,٨ مليون برميل في اليوم. ويتوقع أن يرجع الطلب عند مستوى ٩٧,١ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٢١م، وهو ما يكفي لدعم متوسط سعر خام برنت ليبلغ نحو ٤٦,٧٠ دولار في عام ٢٠٢١م مقارنة بسعر ٤١,٦٩ دولار في عام ٢٠٢٠م (حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٠م).

إن تخفيف القيود المفروضة محليًا جراء الجائحة وتعافي أسعار النفط بعد هبوطها إلى أدنى مستوياتها في أبريل الماضي والتحسن الذي طرأ على العديد من مؤشرات الطلب الرئيسية جميعها تدعم توقعات وزارة المالية بحدوث تعافي كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢١م، على الرغم من توقعاتنا في كي بي إم جي في السعودية بعدم عودة الاقتصاد إلى مستوياته في عام ٢٠١٩م حتى عام ٢٠٢٢م من حيث القيم الاسمية السابقة.

كما يتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي وغير النفطي للعام القادم مدعومًا بتعافي الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة العربية السعودية؛ مما يُعد محفزًا رئيسيًا للتحسن المتوقع في أسعار النفط ومعدل الطلب عليه، فضلاً عن الإنفاق الحكومي المستمر على المشاريع العملاقة ومبادرات رؤية ٢٠٣٠.

الشكل ١: **تحليل مكونات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي (٪).**

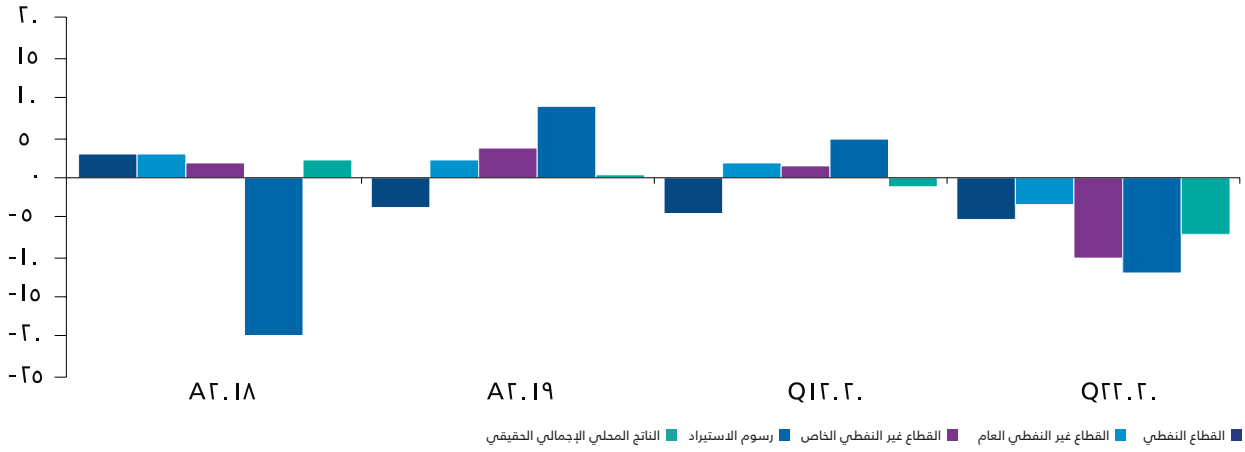

المصدر: **الهيئة العامة للإحصاء.**

الشكل ٢: **نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي ومساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.**

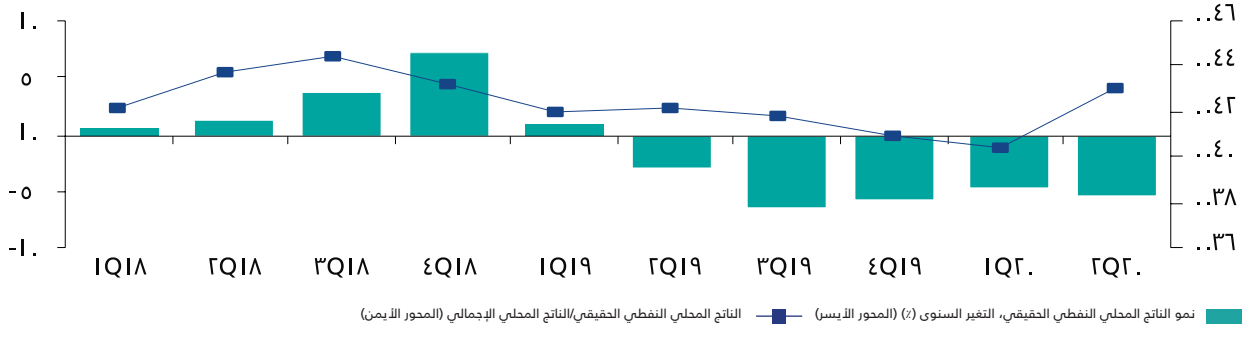

المصدر: **الهيئة العامة للإحصاء.**

© ٢٠٢٠ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غيرشريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

موازنة ٢٠٢١

الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢١م

وافق مجلس الوزراء على الميزانية العامة للسنة المالية للعام ٢٠٢١م في الخامس عشر من ديسمبر ٢٠٢٠م، وسط تزايد حالة عدم اليقين التي أحدثتها الجائحة العالمية وتداعياتها المستمرة على الاقتصاد العالمي وكذلك عائدات النفط والتي قُدرت نسبتها بنحو ٥٣,٥ في المائة من إجمالي الإيرادات العامة للمملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٠م.

فيما يتعلق بالإنفاق العام، من المقرر الانتهاء من الإجراءات التحفيزية الرامية لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا بالإضافة إلى سياسات الاحتواء ذات الصلة وإجراءات الصحة والسلامة الاحترازية في عام ٢٠٢١م، إلا أنَّ حكومة المملكة ستحافظ على المرونة المالية في حالة حدوث المزيد من الصدمات الاقتصادية.

الشكل ٣: **الإيرادات العامة (بمليارات الريالات).**

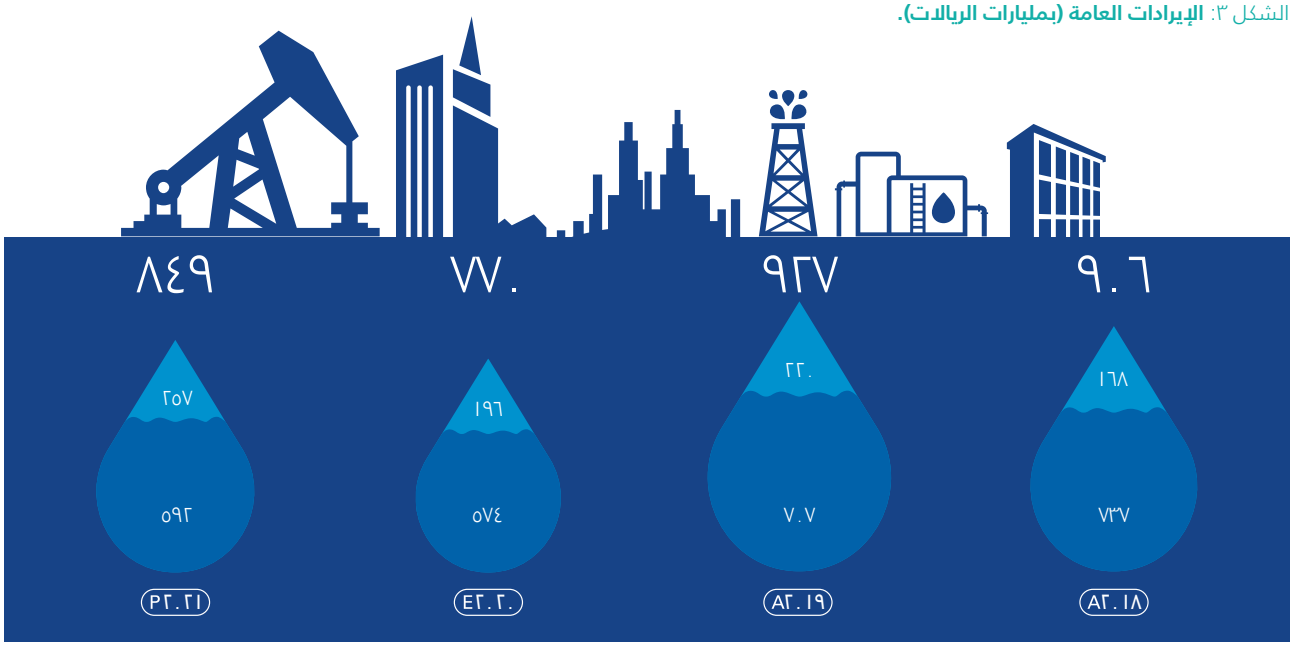

المصدر: **الميزانية العامة لعام ٢٠٢١م، وزارة المالية.**

الإيرادات العامة

يوضح بيان الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠٢١م أن الصدمات الاقتصادية التي واجهتها المملكة في عام ٢٠٢٠م قد أدت إلى انخفاض الإيرادات الإجمالية إلى نحو ٧٧٠ مليار ريال سعودي، وهو ما يمثل انخفاضًا عما كان متوقعًا في موازنة السنة المالية ٢٠٢٠م بنسبة ٧,٦ في المائة، وأقل بنسبة ١٦,٩ في المائة عن الإيرادات الإجمالية لعام ٢٠١٩م (انظر الشكل ٣).

يرجع السبب الرئيس لانخفاض الإيرادات العامة في عام ٢٠٢٠م إلى هبوط أسعار النفط العالمية، حيث نجم عنها انخفاض مكون النفط في الإيرادات العامة بنسبة ٣٠,٦ في المائة على أساس سنوي إلى نحو ٤١٢ مليار ريال سعودي من نسبة ٦٤ في المائة من الإيرادات الإجمالية في عام ٢٠١٩م لتشكل ٥٣,٥ في المائة من الإيرادات الإجمالية في عام ٢٠٢٠م.

مع ذلك، قدمت الحكومة بعض الدعم من خلال مواصلتها بذل الجهود لتنويع الإيرادات بعيدًا عن النفط، حيث تضمنت الإجراءات السابقة زيادة الإيرادات غير الضريبية، مثل: زيادات في المقابل المالي على الوافدين وإقرار ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٨م (انظر الشكل ٥).

رفعت حكومة المملكة معدل ضريبة القيمة المضافة بمقدار ١٠ في المائة ليبلغ ١٥ في المائة في يوليو ٢٠٢٠م وذلك بعد زيادة الرسوم الجمركية في يونيو من العام نفسه، حيث يستهدف كلا الإجراءين تعويض انخفاض الإيرادات الناجم عن انخفاض أسعار النفط والنشاط الاقتصادي.

ستتضافر الجهود نحو العديد من العوامل لزيادة إجمالي الإيرادات بنسبة ١٠,٣ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى نحو ٨٤٩ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٢١م. وتشمل هذه العوامل مواصلة الجهود المتعلقة بسياسات زيادة الإيرادات غير النفطية، ومواصلة الإصلاحات في أسعار الطاقة، والتعافي المتوقع للاقتصاد المحلي على نطاق واسع (كدعم تحصيل ضريبة القيمة المضافة، على سبيل المثال)، والارتفاع في الطلب على النفط الدولي وأسعاره.

© ٢٠٢٠ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غيرشريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

ستظل الإيرادات النفطية هي المصدر الرئيس للإيرادات العامة. كما قد تؤدي الضرائب والرسوم المؤجلة في الأغلب إلى تعزيز الإيرادات غير النفطية العام المقبل حيث يتوقع أن تقوم حكومة المملكة العربية السعودية بإنهاء مثل هذه الإجراءات التحفيزية المتعلقة بفيروس كورونا المستجد (انظر الشكل ٤).

الشكل ٤: **مكونات الإيرادات العامة (بمليارات الريالات).**

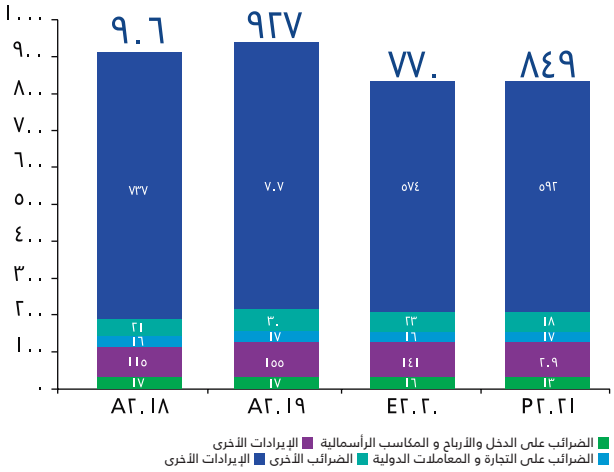

المصدر: **الميزانية العامة لعام ٢٠٢١م، وزارة المالية.**

الإنفاق العام

يقدر الإنفاق العام الفعلي في السنة المالية ٢٠٢٠م بنحو ١,٠٦٨ مليار ريال سعودي مقارنة بالإنفاق العام الذي كان متوقعاً بنحو ١,٠٢٠ مليار ريال سعودي (انظر الشكل ٥)، حيث نجحت الحكومة في احتواء مستوى الإنفاق العام الإجمالي في ظل الإجراءات التحفيزية، مثل: دعم الأجور والدخل للمواطنين السعوديين وإجراءات مواجهة فيروس كورونا المستجد في قطاع الرعاية الصحية عن طريق إعادة توجيه الدعم المالي من العديد من القطاعات المختلفة.

تضمنت هذه الإجراءات التعويضية المتعلقة بالإنفاق لعام ٢٠٢٠م إلغاء أو تمديد أو تأجيل العديد من عناصر الإنفاق التشغيلي وعناصر الإنفاق الرأسمالي وكذلك المنح، حيث انخفض الإنفاق التشغيلي والإنفاق الرأسمالي بنسبة ١٩,١ في المائة. وحافظت الحكومة على مستوى الإنفاق على القطاعات الكبرى وهي التعليم والدفاع والرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية. وقد كانت الزيادة من نصيب قطاع التعليم في عام ٢٠٢٠ بارتفاع يقدر بنحو ١,٤ في المائة على أساس سنوي. فيما تم إعادة توجيه نفقات قطاعي الصحة والتنمية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا.

من المقرر أن ينخفض إجمالي الإنفاق العام المتوقع للسنة المالية ٢٠٢١م إلى ٩٩٠ مليار ريال سعودي، أي ما نسبته ٢,٩ في المائة عن المقدر للسنة المالية ٢٠٢٠م. وستواصل الحكومة عزمها نحو تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، لا سيما في مجالات، مثل: برنامج الإسكان وبرنامج جودة الحياة بالإضافة إلى المشاريع العملاقة، وكذلك وضع مخصصات للطوارئ لمواجهة أي مخاطر مستقبلية.

من المرجح أن يكون الإنفاق في ظلّ جائحة كورونا قد أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات (من قبل الحكومة) وكذلك الطلب على الخدمات المتعلقة بالإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا. وهكذا، على الرغم من الجهود المبذولة للحث على كفاءة الإنفاق، بما في ذلك النجاح في إدارة تعويضات الموظفين، ارتفعت النفقات التشغيلية بمقدار ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠.

وتتمثل إحدى الركائز الأساسية لدعم الإنفاق العام المتوقع من الحكومة في عام ٢٠٢١م في الجهود المبذولة في إطار برنامج التخصيص (وهو مصدر للإيرادات العامة بالإضافة إلى كونه هدف إصلاحي)، الذي يتضمن سعياً لزيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتي ستخفف من الضغوط على الحكومة فيما يخص الإنفاق الرأسمالي. حيث يتوقع انخفاض النفقات الرأسمالية لتصل إلى ١٠١ مليار ريال سعودي للسنة المالية ٢٠٢١، من نحو ١٣٧ مليار ريال سعودي للسنة المالية ٢٠٢٠ (وكذلك ١٦٩ مليار ريال سعودي للسنة المالية ٢٠١٩).

الشكل ٥: **مكونات الإنفاق العام (بمليارات الريالات).**

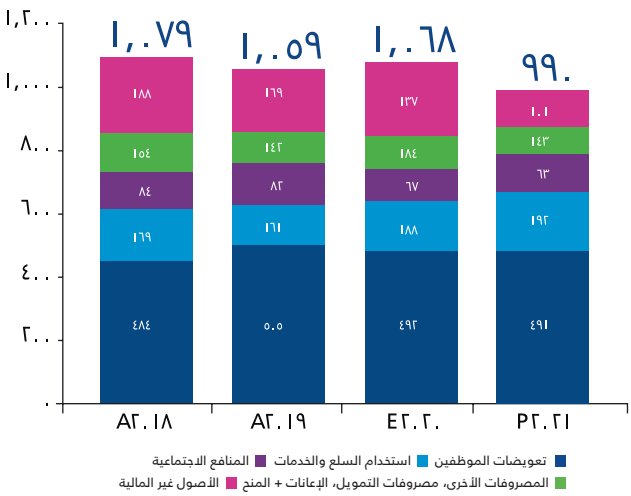

المصدر: **الميزانية العامة لعام ٢٠٢١م، وزارة المالية.**

© ٢٠٢٠ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غيرشريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

الإنفاق حسب القطاع

تستمر قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والدفاع والبنية التحتية في الاستحواذ على النصيب الأكبر من إجمالي مخصصات الإنفاق العام

قطاع التعليم

انخفض حجم الإنفاق المخصص من الموازنة العامة لقطاع التعليم بنحو ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢١م، مقابل انخفاض معدل إجمالي الإنفاق بنسبة ٢,٩ في المائة. ويتوقع أن يشهد الإنفاق على قطاع التعليم في عام ٢٠٢٠م ارتفاعًا بنحو ١,٤ في المائة عما كان مخصصًا له العام الماضي، ويعزى ذلك إلى مبادرات التعليم عن بعد والتحول الرقمي جراء جائحة فيروس كورونا المستجد. وعلى المدى القصير، تسبب فيروس كورونا المستجد في زيادة متطلبات الاستثمار في البنية التحتية الرقمية (البرامج والأجهزة). ونرى أن المخصصات في الموازنة العامة تؤكد أن التوجه الذي بدأ في عام ٢٠٢٠م سيستمر حتى عام ٢٠٢١م. وعلاوة على ذلك، تحفز الاتجاهات طويلة المدى أيضًا الإنفاق العام، حيث يشير بيان الميزانية إلى مدى أهمية أهداف رؤية ٢٠٣٠ ومواصلة الحكومة عزمها نحو تحقيقها، مثل: قطاع الرياضة وزيادة معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، بينما تم تخصيص المزيد من الإنفاق على مسارات المدارس الثانوية والأكاديميات المتخصصة، والتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، والتحول الرقمي وأمن المعلومات، وبرامج إعداد المعلمين، والتعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، والطفولة المبكرة والصفوف الابتدائية، وتحويل كليات المجتمع إلى كليات تمنح الدبلوم التطبيقي. وخصصت الحكومة مزيداً من التمويل للمنح الدراسية ضمن مساعيها لتحفيز الشمولية وتحقيق التميز الأكاديمي.

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

تأثرت مستويات الإنفاق في قطاع الصحة بدرجة كبيرة جراء تفشي فيروس كورونا حيث نجم عنه ارتفاع الطلب غير المتوقع لتعزيز الدعم بغرض الاستجابة لحالات الطوارئ لرعاية المصابين بالإضافة إلى اتخاذ تدابير جديدة للصحة والسلامة. كما قررت الحكومة تمويل معالجة جميع المصابين بفيروس كورونا سواء مواطنين أو مقيمين أو زوار، حتى أولئك الذين يقيمون في المملكة بشكل غير قانوني، بالإضافة إلى تمويل تكاليف الحجر الصحي في الفنادق لكل منهم في داخل الدولة والمواطنين في الخارج. وقد تم تعويض النفقات الإضافية بسبب الجائحة من ميزانية الطوارئ المخصصة مركزيًا وجزء منها من مخصصات الصحة الحالية والمقدرة. وقد تأخر جزء من الإنفاق على التحول الصحي نتيجة للجائحة، على الرغم من أن وزارة الصحة أشارت في نهاية عام ٢٠٢٠م إلى الجهود الحثيثة الرامية للعودة إلى مسارها الصحيح. وعليه، نتوقع في كي بي إم جي أن يزداد الزخم نحو التحول الصحي مرة أخرى في ٢٠٢١م. ويؤدي الأثر الصافي لتفشي الفيروس في عام ٢٠٢٠م إلى ارتفاع الإنفاق المقدر بنحو ٨,٥ في المائة مقابل الانخفاض الذي خطط له في الميزانية بنحو ١٢,١ في المائة. وقد أقرت حكومة المملكة زيادة مخصصات قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية في الموازنة العامة لعام ٢٠٢١م بنحو ٤,٦ في المائة لتصل إلى ١٧٥ مليار ريال سعودي، مقارنة بنحو ١٦٧ مليار ريال سعودي لمثيلاتها في موازنة عام ٢٠٢٠م. وتتواصل الجهود المبذولة للفصل بين الهيئات التي تدفع تكاليف الخدمات ومقدمي الخدمات والجهات التنظيمية، بالإضافة إلى تنفيذ نموذج الرعاية الصحية ومؤسسات الرعاية المتكاملة في مجموعات الرعاية الصحية اللامركزية في الهيمنة على أجندة التحول الصحي. وأخيرًا، يتوقع أن يساهم تسارع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في السنوات المقبلة في تخفيف الضغط على معدلات الإنفاق على البنية التحتية.

© ٢٠٢٠ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غيرشريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

قطاع البنية التحتية

اضطرت حكومة المملكة العربية السعودية إلى إعادة تقييم خطط الإنفاق الخاصة بها على البنية التحتية جراء جائحة فيروس كورونا المستجد، وشملت عملية إعادة التقييم إلغاء أو تمديد أو تأجيل بعض النفقات التشغيلية والنفقات الرأسمالية المدرجة في الموازنة لعدد من الهيئات الحكومية في عام ٢٠٢٠م، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق على البنية التحتية بنحو ١٨,٩ في المائة ليصل إلى ١٣٧مليار ريال سعودي، الأمر الذي يعزى بشكل رئيسي إلى تنويع الموارد على المدى القصير لتعويض النفقات الإضافية الناجمة عن مواجهة جائحة كورونا. وتسعى الحكومة في موازنة عام ٢٠٢١م لإعادة تركيزها على مشاريع رؤية ٢٠٣٠ حتى مع استمرار إدراكها للمخاطر التي قد تستلزم المزيد من الإجراءات الاحترازية قصيرة الأجل. وتعدّ المخاوف المتعلقة بالميزانية أحد العوامل الرئيسية التي تدفع الحكومة إلى خفض الإنفاق الرأسمالي إلى ١٠١ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٢١، مقابل ما يقدر بنحو ١٣٧ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٢٠.

ويُظهر التركيز القوي المستمر للإنفاق على البنية التحتية في ظل الوضع الصعب للمالية العامة التزام المملكة إزاء الإنفاق طويل المدى على البنية التحتية. ومع ذلك، فإن مستهدفات الاستدامة المالية للحكومة بالإضافة إلى جهودها الرامية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية ستتوسع باستمرار من خلال إبرام اتفاقيات للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبهدف تسريع التوسع الحضري، يتوقع أيضًا أن يشهد قطاع النقل تحسنًا في خطوط النقل مع اكتمال مشاريع قطار الأنفاق والحافلات ومشاريع النقل السريع. كما يتوقع أن يكون لجهود الحكومة المتواصلة في التركيز على المشاريع العملاقة، مثل: مشروع نيوم والبحر الأحمر وأمالا والقدية، تأثيرًا كبيرًا على اقتصاد المملكة على المدى البعيد.

© ٢٠٢٠ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غيرشريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية. جميع الحقوق محفوظة.

عجز الموازنة والدين العام

عجز الموازنة والدين العام

ازداد عجز الموازنة في السنة المالية ٢٠٢٠م بشكل كبير سواء من حيث القيمة الإسمية أو النسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تراجع الإيرادات العامة وارتفع عجز الموازنة من ١٣٣ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م (أي ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى ما يقدر بنحو ٢٩٨ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م (أي ١٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، حيث كان العجز المقدر في الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٠م نحو ١٨٧ مليار ريال سعودي (أي ٦,٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي) (انظر الشكل ٦).

مع التعافي الجزئي المتوقع للإيرادات العامة وجهود الحكومة لاحتواء الإنفاق وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، يتوقع انخفاض عجز الموازنة في عام ٢٠٢١م ليصل إلى ١٤١ مليار ريال سعودي (أي ٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك على غرار التقديرات لعام ٢٠٢١م حسب بيان الميزانية للسنة المالية ٢٠٢٠م في شهر ديسمبر ٢٠١٩م. وعلى الرغم من استمرارية مخاطر تراجع الاقتصاد، إلا أنَّ الهدف يعكس عزم الحكومة نحو تحقيق الاستدامة المالية.

أدى كل من اتساع العجز في الموازنة العامة وتراجع الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى زيادة حجم الدين العام بشكل كبير من ٦٧٨ مليار ريال سعودي (أي ٢٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٩م إلى ما يقدر بنحو ٨٥٤ مليار ريال سعودي (٣٤,٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠٢٠م. وبالرغم من استمرار ارتفاع عجز الموازنة في عام ٢٠٢١م وما تبعه من ارتفاع حجم الدين العام ليصل إلى نحو ٩٣٧ مليار ريال سعودي بالقيمة الإسمية، فإن الانتعاش المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإسمي سيؤدي إلى تراجع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٢,٧ في المائة في عام ٢٠٢١م (انظر الشكل ٧).

ويمكن مقارنة هذه الأرقام بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي المقدر في الأصل والبالغ ٢٦ في المائة لعام ٢٠٢٠م و٢٨ في المائة لعام ٢٠٢١م. كما قد أدى الارتفاع الحاد المتوقع في حجم الدين العام إلى رفع الحكومة سقف الدين العام من

الشكل ٦: **الدين العام**

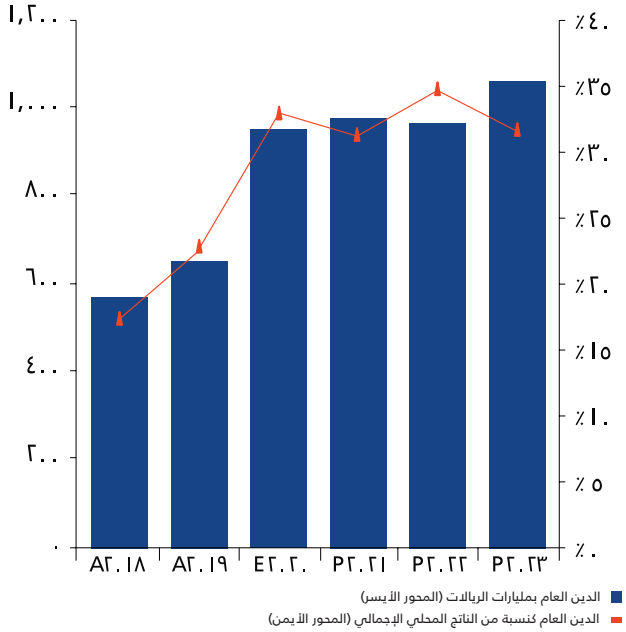

المصدر: **الميزانية العامة لعام ٢٠٢١م، وزارة المالية.**

نسبة ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي -وهي النسبة المعمول بها منذ ٢٠١٧م- إلى ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مارس ٢٠٢٠م.

على الرغم من الاتجاه التصاعدي في مقاييس الدين العام، نلاحظ أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة لا تزال أقل بكثير من نظيراتها، وهو وضع سيظل قائمًا بما أن هؤلاء النظراء قد شهدوا أيضاً تراجعًا حادًا في ميزانيات القطاع العام لديهم منذ تفشي الجائحة (انظر الشكل ٨).

الشكل ٧: **نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي**

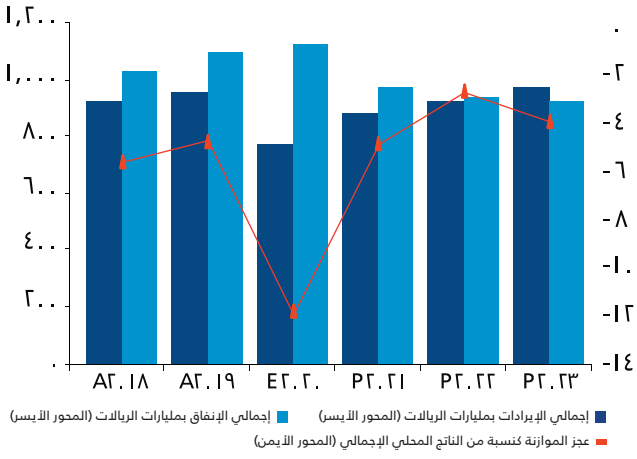

المصدر: **الميزانية العامة لعام ٢٠٢١م، وزارة المالية.**

الشكل ٨: **المركز المالي**

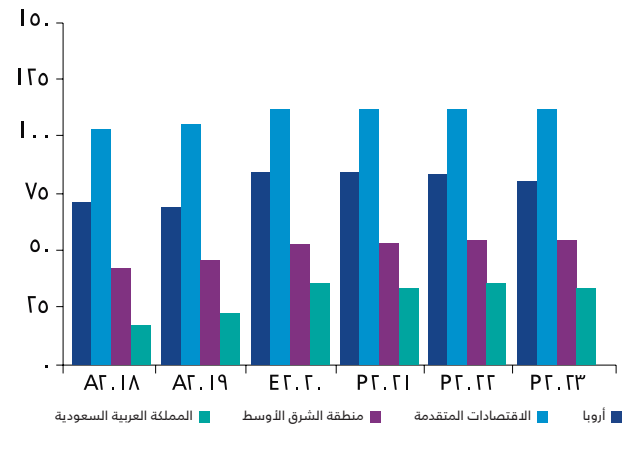

المصدر: **الميزانية العامة لعام ٢٠٢١م، وزارة المالية.**

© ٢٠٢٠ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غيرشريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

المخاطر والتحديات

خفض التصنيف السيادي في ظل ارتفاع حجم الدين العام

يمثل ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والاعتماد المستمر على النفط في توليد الإيرادات المالية والنمو الاقتصادي، مواطن ضعف للتصنيف الائتماني السيادي في المملكة إلا أنه ثمة العديد من العوامل التي ستعمل على احتواء مخاطر خفض التصنيف، ومنها: طبيعة نظام التصنيف، حيث يستند التصنيف إلى مؤشرات مقارنة النظراء الذين تراجعت ميزانياتهم بشكل سريع في عام ٢٠٢٠م، والاحتياطيات المالية الكبيرة، والأرصدة الكبيرة من احتياطيات النقد الأجنبي التي تدعم ربط العملة. ومع ذلك، فإن استجابة الحكومة في المستقبل ستكون حاسمة في تحديد التصنيف للمستقبل. على سبيل المثال، مواصلة الحكومة التزامها نحو تحسين حسابات المالية العامة على المدى المتوسط وبشكل مستدام. ويمكننا القول: بأن جهود المملكة الحالية لتنويع مصادر الإيرادات العامة، بما فيها التزامها نحو تحقيق الاستدامة المالية تماشيًا مع رؤية ٢٠٣٠. والنمو الاقتصادي، جميعها عوامل قد تدعم مصداقيتها أمام المستثمرين الذين سيعيدون تقييم المخاطر السيادية والمخاطر ذات التأثير السلبي على نطاق عالمي.

استمرار تأثير جائحة كورونا على اقتصادات الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة العربية السعودية

إن من بين الافتراضات الرئيسية في بيان الميزانية تعافي أسعار النفط الدولية وعودة النشاط الاقتصادي المحلي في عام ٢٠٢١م، إلا أن هذا يتوقف كثيرًا على مدى التقدم في مواجهة جائحة فيروس كورونا. إن العودة إلى الحياة الطبيعية في العام المقبل بمعنى إنهاء القيود المرتبطة بالجائحة بشكل دائم، سيحدده إيجاد لقاح وعلاج فعال للفيروس وتوزيعه. ومن المرجح أن يؤدي النجاح على هذه الجبهات، كما هو متوقع، في الربع الأول من عام ٢٠٢١م، إلى تسارع التعافي الاقتصادي في الأسواق الرئيسية التي تصدر لها المملكة العربية السعودية، وارتفاع أسعار النفط. غير أنه لا تزال هناك مخاطر فيما يتعلق باحتواء الوباء. ومع ذلك، من المرجح أن تؤدي التداعيات الاقتصادية للجائحة إلى استمرار حالة عدم اليقين في العديد من القطاعات. فعلى سبيل المثال، يُرجح أن تؤدي جهود ضبط المالية العامة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تباطؤ التعافي الاقتصادي. علاوة على ذلك، تعرض الشركات والأسر للإفلاس يظل بمثابة مخاطر تُحدق بالعالم، حيث إن الإقراض يعد مرتفعاً في أجزاء كبيرة من العالم حتى قبل الجائحة.

© ٢٠٢٠ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غيرشريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

المؤشرات الاقتصادية

الإحصائيات الرئيسية						
	A٢.١٦	A٢.١٧	A٢.١٨	A٢.١٩	E٢.٢٠	P٢.٢١
الناتج الاقتصادي						
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالمليار ريال سعودي)	٢,٤١٩	٢,٥٨٢	٢,٩٤٩	٢,٩٧٤	٢,٤٨٦	٢,٨٦٦
نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	-٪١,٤	٪٦,٧	٪١٤,٢	٪.,٨	-٪١٦,٤	٪١٥,٣
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٪١,٧	-٪.,٧	٪٢,٤	٪.,٣	-٪٣,٧	٪٣,٢
الميزانية						
بالمليار ريال سعودي:						
الإيرادات (بالمليار ريال سعودي)	٥١٩	٦٩٢	٩.٦	٩٢٧	٧٧.	٨٤٩
الإيرادات النفطية (بالمليار ريال سعودي)	٣٣٤	٤٣٦	٦١١	٥٩٤	٤١٢	-
الإيرادات غير النفطية (بالمليار ريال سعودي)	١٨٦	٢٥٦	٢٩٤	٣٣٢	٣٥٨	-
الإنفاق العام (بالمليار ريال سعودي)	٨٣.	٩٣.	١,.٧٩	١,.٥٩	١,.٦٨	٩٩.
الفائض/العجز (بالمليار ريال سعودي)	-٣١١	-٢٣٨	-١٧٤	-١٣٣	-٢٩٨	-١٤١
إجمالي الدين العام (بالمليار ريال سعودي)	٣١٧	٤٤٣	٥٦.	٦٧٨	٨٥٤	٩٣٧
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:						
الإيرادات	٪٢١,٥	٪٢٦,٨	٪٣.,٧	٪٣١,٢	٪٣١,.	٪٢٩,٦
الإيرادات النفطية	٪١٣,٨	٪١٦,٩	٪٢.,٧	٪٢.,.	٪١٦,٦	-
الإيرادات غير النفطية	٪٧,٦	٪٩,٩	٪١.,.	٪١١,٢	٪١٤,٤	-
الإنفاق العام	٪٣٤,٣	٪٣٦,.	٪٣٦,٦	٪٣٥,٦	٪٤٣,.	٪٣٤,٥
الفائض/العجز	-٪١٢,٩	-٪٩,٢	-٪٥,٩	-٪٤,٥	-٪١٢,.	-٪٤,٩
إجمالي الدين العام	٪١٣,١	٪١٧,٢	٪١٩,.	٪٢٢,٨	٪٣٤,٣	٪٣٢,٧
القطاع التجاري والخارجي:						
الصادرات (بالمليار ريال سعودي)	٦٨٨	٨٣٢	١,١.٤	١,.٦٦	١,.٦٨	١,.٣٢
الصادرات النفطية (بالمليار ريال سعودي)	٥١.	٦٣٨	٨٦٨	٨٣.	٨٣١	٧٩٦
الحساب الجاري (بالمليار ريال سعودي)	-٨٩	٣٩	٢٦٤	٢.٤	١٨٣	١٢١
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-٪٣,٧	١,٥٪	٩,.٪	٪٦,٩	٪٧,٤	٪٤,٢

A | الحقيقي **E** | المقدر **P** | المتوقع **-** | لا ينطبق

المصدر: **صندوق النقد الدولي، وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة.**

الأرقام مقربة لأقرب مليار. بعض الأرقام قد لا تصل إلى ١.٠ بالمائة بسبب التقريب.

© ٢٠٢١ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غيرشريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

للتواصل:

آرفند سنغي
رئيس القطاعات والأسواق
كي بي إم جي في المملكة العربية السعودية

إسماعيل العاني
رئيس القطاع الحكومي
كي بي إم جي في المملكة العربية السعودية

شارك في إعداد التقرير:

كلبندر دوسانج
اقتصادي رئيسي

بيتر بانّك
مدير الدراسات والبحوث

أنمول أوبال
اقتصادي

لمناقشة التقرير وتقديم المقترحات والتعليقات:
marketingsa@kpmg.com

إنّ المعلومات الواردة في هذه الوثيقة ذات طبيعة عامة وليست لغرض التعامل مع ظروف أي فرد أو كيان معين. وعلى الرغم من سعينا لتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، فإنه لا يمكن أن يكون ثمة ضمان بأن هذه المعلومات دقيقة اعتبارًا من تاريخ استلامها أو أنها ستظل دقيقة في المستقبل. لا ينبغي لأحد أن يتصرف وفق هذه المعلومات دون مشورة مهنية مناسبة بعد إجراء دراسة شاملة للحالة الخاصة.

© ٢٠٢٠ كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غيرشريك في شبكة شركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لكي بي إم جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية، جميع الحقوق محفوظة.

اسم كي بي إم جي وشعارها علامة تجارية مسجلة لكي بي إم جي العالمية.